

أسباب ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة القدس: الآثار والأبعاد

Child Labor in Jerusalem: Causes and Implications

تيسير عبدالله^{1*}، رشيد عرار²¹جامعة القدس (فلسطين)، Tabdallah07@gmail.com²وزارة التربية والتعليم (فلسطين)، rasheed_arar@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020-03-01

تاريخ القبول: 2019-11-04

تاريخ الاستلام: 2019-08-28

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة القدس، الأسباب الآثار والأبعاد، والوقوف على أكثر العوامل التي تنتبأ بعمالة الأطفال وفقاً لمتغيرات: النوع الاجتماعي، ومكان السكن، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية مؤلفة من (189) من العاملين بالمدارس، (114) ولي أمر، و(461) طفلاً، ووصف النتائج كمياً وكيفياً من خلال مقابلات فردية وجماعية وحلقات بؤرية؛ وأشارت النتائج إلى أن الصعوبات الاقتصادية في مدينة القدس التي تقف خلفها سياسات الاحتلال تجبر المئات من الطلاب للعمل والمساهمة في اقتصاد الأسرة، وأكثر العوامل التي تنتبأ بعمالة الأطفال هي (عدم جدوى التعليم في الحياة المستقبلية)، وباستخدام التحليل العامل قسمت أسباب عمالة الأطفال إلى: أسباب تتعلق بذات الطالب(ة)، وأسباب تتعلق بالمدرسة، وأسباب مادية، وأسباب سياسية وأخرى تتعلق بنظرة المجتمع؛ وأوصت الدراسة بضرورة رفع الوعي بحقوق الطفل من خلال حملات الضغط والمناصرة، وتوعية الأهل بأهمية التعليم وخطورة العمل في سن مبكر، ودعم برامج تمكينية للشباب في مدينة القدس إلى جانب الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني والتقني والتأهيل، وتكثيف دور الإعلام لمكافحة عمالة الأطفال.

الكلمات المفتاحية: عمالة الأطفال؛ التربية والتعليم؛ مدينة القدس؛ الأطفال الفلسطينيين.

Abstract: The study aimed to identify the phenomenon of child labor in the city of Jerusalem and the main reasons that drive children to work at an early age, as well as to identify the most factors that predict child labor, according to variables: gender, and place of residence. The study was conducted on a sample of 189 school staff, 114 guardians and 461 children, randomly selected. The results indicated that the economic difficulties in Jerusalem, which are behind the occupation policies, are forcing hundreds of students to work and contribute to the family economy. It turns out that the most predictive factors of child labor are (the futility of education in future life). Using Factor analysis, child labor is divided into the following dimensions: reasons for the same student, reasons for school, reasons for the financial situation of students and their families, reasons for family status, reasons for political status, and community perception. The study recommended the need to raise awareness of children's rights through lobbying and advocacy campaigns, educating parents about the importance of education and the danger of working at an early age, in addition to supporting empowerment programs for youth in Jerusalem, in addition to attention to education, vocational and technical training and rehabilitation, and intensifying the role of media and social media to combat Child labor.

Keywords: Child labor; Education; Jerusalem; Palestinian children.

1- مقدمة

تعدّ مرحلة الطفولة من أهم مراحل النمو وأكثرها تأثراً في حياة الفرد، فهي منطلق تنشئته وتهيئته واستعداده لخوض غمار الحياة الاجتماعية على جميع الأصعدة، وبالتالي يجب أن تكون هذه الانطلاقة سليمة وصحيحة حتى يتابع الطفل نموه بعد ذلك بشكل سويّ وسليم، وذكر غريبي (2018) أن الطفل كائناً إنسانياً محتاجاً إلى رعاية وحماية خاصتين، لا سيما إذا تعرض إلى الاستغلال الاقتصادي في نطاق عمالة الأطفال لذلك كفلت جل الاتفاقيات الدولية الحماية لهذه الفئة الضعيفة، ونصت على مجموعة من الآليات والتدابير يضمن من خلالها تمتع الطفل في ممارسة حقوقه.

ويشكل الأطفال في المجتمع الفلسطيني ما نسبته (45.6%) من إجمالي السكان والبالغ عددهم (4.816.503) نسمة عام (2017)، وحسب النتائج الأساسية الصادرة عن "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" في 16 شباط 2017 في تقرير "مسح القوى العاملة في فلسطين للعام 2016" فقد جاءت نسبة عمالة الأطفال على النحو الآتي: (3.9%) من أطفال فلسطين (10-17 سنة) عاملين، بواقع (5.3%) في الضفة الغربية، و(1.9%) في قطاع غزة (المركز الفلسطيني للإحصاء، 2017)، وبينت النتائج الصادرة عن "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" تقرير "مسح القوى العاملة في فلسطين للربع الأول للعام 2018" على النحو الآتي: (2.7%) من الأطفال (10-17 سنة) عاملين، بواقع (3.7%) في الضفة الغربية و(1.2%) في قطاع غزة.

ولعل الأوضاع الاقتصادية الصعبة تقف وراء عمالة الأطفال، إذ نرى أطفالاً عمالاً في مهن مختلفة تتراوح بين الخطرة والأقل خطراً، ملوثين طفولتهم البريئة بغبار التعب، وحسب قاعدة بيانات "مسح القوى العاملة 2016" تتنوع القطاعات التي يعمل بها الأطفال، مثل: الزراعة والصيد، والتجارة، والمطاعم، وغيرها.

ووضحت الطراونة (2018) بأن التصدي لظاهرة عمالة الأطفال يتطلب التصدي لمشكلة الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية التي تواجه الأطفال العاملون وأسرهم، وأشارت العديد من المنظمات ومنها منظمة العمل الدولية إلى أهم الأسباب التي تساهم في القضاء أو الحد من عمالة الأطفال هو معالجة فقر أسرهم من خلال توفير بدائل اقتصادية لهم.

وتعدّ عمالة الأطفال انتهاكاً صارخاً لحقوقهم، حيث تعمل على زلزلة المقومات الأساسية التي ينبغي لكل طفل التمتع بها، كما أنها تحرمه من أبسط حقوقه الأساسية، وتلقي به إلى الضياع ضمن متاهة الفقر والمرض، وغالباً ما يفشل في تحسين أوضاعه المهنية، حيث يندرج ضمن المهن الهامشية التي تساعده على اختراق الإطار المأساوي الذي يتخبط به الحلواني (2000).

وبالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الدولية والتشريعات القانونية للحد من انتشار هذه الظاهرة والتي من أبرزها الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، واتفاقيات حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة إلا أن الواقع العملي يعكس انخفاضاً في درجة حماية الأطفال من الاستغلال الذي يمارس بحقهم.

1.1- مشكلة الدراسة:

تمثل ظاهرة عمالة الأطفال - بما يتصل بها من خروج عن مبادئ الحماية الاجتماعية - أخطر الظواهر التي بدأت تنتشر في مدينة القدس، حيث دُفع عدد من الباحثين والدارسين إلى توجيه مزيد من الاهتمام لهذه الظاهرة وقضاياها، نظراً لزيادة أعداد الأطفال العاملين الذين لجأوا إلى العمل لظروف قاسية مما يعرضهم للخطر، ويستنزف طاقتهم البدنية والعقلية، كما يحرمهم من حقوقهم التربوية والتعليمية والنفسية والترفيهية.

ولما لمدينة القدس من خصوصية تختلف عن بقية المدن الفلسطينية فقد دفعت الباحثين لدراسة هذه الظاهرة القديمة الحديثة من كافة الجوانب: الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية والقانونية. يعدّ المجتمع الفلسطيني من أكثر المجتمعات حاجة إلى الدراسات والبحوث التي تتناول مرحلة الطفولة والتي تمثل ثلث أو ربع عمر الإنسان، وهي مرحلة خطيرة تترك آثارها الواضحة في شخصية الطفل المستقبلية ويظل جوهر الشخصية الذي تكون فيها المحرك الرئيسي فيما بعد. لذا جاءت هذه الدراسة في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال التعرف على الدوافع والأسباب المختلفة لظاهرة عمالة الاطفال، والآثار المختلفة والمترتبة عنها، وأهم الحلول والمقترحات للحد منها، لذا تتلخص مشكله الدراسة في الإجابة على السؤال الآتي:

ما الأسباب الكامنة وراء ظاهرة عمالة الأطفال والآثار المترتبة عليها؟

2.1- أسئلة الدراسة:

1. ما الأسباب التي تدفع الأطفال الفلسطينيين في مدينة القدس إلى العمل؟
2. ما آثار ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة القدس الشريف على الأطفال وأسرهم؟
3. هل تختلف عمالة الأطفال في مدينة القدس باختلاف الجنس ومكان السكن؟
4. ما هي الإجراءات المتوقعة لمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة القدس الشريف؟

3.1- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة الحالية في كونها تبحث في أحد الموضوعات الحساسة في مجتمعنا الفلسطيني للأطفال نواة المجتمع السليم، وتعدّ مشكلة عمالة الأطفال من المشاكل الجوهرية التي تمسّ المجتمع بشكل مباشر، وتؤثر بشكل سلبي على بنيانه، والبحث في أسباب هذه المشكلة والوقوف عند نتائجها، يشكل خطوة اقتصادية واجتماعية مهمة في تطوير المجتمع، ويساعد في إيجاد السبل للحد من انتشارها والوقاية منها، فضلاً على أن الدراسة ونتائجها قد تدفع والمسؤولين لاتخاذ القرارات حيال هذه الظاهرة وتطبيق القوانين والتشريعات للحد منها.

4.1- أهداف الدراسة:

- التعرف إلى طبيعة الأسباب التي تدفع الطفل التوجه نحو العمل، والتخلي عن حقوق طفولته.
- جلب اهتمام المسؤولين والاختصاصيين التربويين والنفسيين والاجتماعيين وأولياء الأمور إلى مدى خطورة ظاهرة عمالة الأطفال، والحد منها.
- التعرف إلى الظاهرة وأسبابها باختلاف مكان السكن والجنس
- التواصل مع الأطفال العاملين في أماكن عملهم والوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هروبهم من عالمهم والدخول إلى عالم الكبار.
- الوقوف على أهم إجراءات مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة القدس

5.1- حدود الدراسة:

1. الحدود الجغرافية: محافظة القدس بالمفهوم الفلسطيني (داخل السور وخارجه، داخل الجدار وخارجه).
2. الحدود الزمانية: عام 2018 بين شهر ايلول -كانون الثاني.

3. الحدود البشرية: الطلبة العاملون سواء ممن تركوا مقاعد الدراسة أو يدرسون من الصف السابع وحتى الحادي عشر، وأولياء أمورهم والمعلمين والمدراء والمسؤولين

6.1- التعريف الإجرائي لعمالة الأطفال:

يَعْرِفها المجلس القومي للطفولة والأمومة المصري حسب توفيق ومبروك (2003) بأنها: العمل الذي يؤدي إلى استغلال الطفل، ويعرضه لظروف عمل لا تهتم بحقوقه التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والترفيهية، وتحرمه من تنمية قدراته، وهو العمل الذي يضرّ بنموه البدني والعقلي والنفسي، وسلوكه الأخلاقي والاجتماعي.

أما المفهوم الإجرائي لعمالة الأطفال: هي تلك الأعمال المأجورة التي يقوم بها الطفل في سن مبكرة وقبل بلوغه السن القانونية المحددة للعمل، وفي نشاطات غير مُهيكلّة، والتي تلحق أضراراً بالطفل العامل.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.2- الإطار النظري:

يَعْرِف كل من زهران (1977) Rice (2003) الطفولة بأنها أول مرحلة من المراحل النمائية العمرية التي يمر بها الإنسان، وتبدأ منذ اللحظة الأولى للولادة وحتى سن البلوغ.

أشار Rice (2003) أن للطفل أهمية كبرى في حياة كل المجتمعات، وكلما تقدم المجتمع في حضارته كلما زاد اهتمامه بأطفاله وازدادت أوجه الرعاية التي يقدمها للأطفال.

وترجع أهمية الطفولة ودراسة مراحلها إلى مجموعة من الأسباب:

1. أطفال اليوم هم رجال الغد والمستقبل، وهم الثروة البشرية التي يجب الاهتمام بها لبناء المجتمع.
2. إن طبيعة الطفل مرنة وقابلة للتشكيل بسهولة، ومن ثمّ غرس القيم المرغوب فيها.
3. تتحدد معالم شخصية الطفل خلال هذه المرحلة وخاصة السنوات الخمس الأولى، التي تشارك في تشكيلها الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والمجتمع بأكمله.
4. للطفولة احتياجات ومشاكل خاصة، يجب الوقوف عليها على أسس علمية حتى نتمكن من مواجهتها والتغلب عليها.

والحاجة هي افتقار لشيء ما إذا وجد تحقق الإشباع والرضا والارتياح للكائن الحي، وهي شيء ضروري للاستقرار في الحياة، فالطفل منذ لحظة ولادته يولد ضعيفا وعاجزا عن تأمين الشروط اللازمة لاستمرار بقائه فمنذ اللحظة الأولى تظهر حاجاته الرئيسة إلى الغذاء والأمان العاطفي، وبدونها لا ينمو ولا يستمر.

كما أوضح الشناوي (2001) أن أبرز الحاجات في فترة الطفولة هي الحاجات البيولوجية التي تتعلق بالجسم من غذاء وشراب وحركة، إلا أن هناك حاجات أخرى لها طابع عقلائي كالحاجة إلى الرعاية والطمأنينة والعاطفة وحاجات اجتماعية وصحية وترويحوية، وإن كانت في نهاية الأمر تتكامل تلك الحاجات بحيث تسهم في نمو الطفل، وتشكيل شخصيته وتحديد سلوكه.

وحاجات الطفل متعددة ومختلفة، ومن الصعب علينا حصرها، ويمكن عرض أهم تلك الحاجات فيما يلي:

أ. الحاجة الجسمية:

إن توفير الحاجات الجسمية ضرورية لسلامة الطفل ووقايته من الأمراض؛ ومن هذه الحاجات: الحاجة إلى التغذية الصحية، والرعاية الصحية، والملبس الملائم، والمسكن المناسب (الكرمي، 2000، 121).

ب. الحاجات النفسية:

أشار Corey (2009) أن للحاجات النفسية أثراً كبيراً في تحقيق الإشباع العاطفي للطفل ومن هذه الحاجات: حاجة الطفل للطمأنينة والأمن، والحاجة إلى الحب والعطف والانتماء، والتقدير الاجتماعي واعتراف الآخرين، والحرية في التعبير، والشعور بالنجاح، كما أوضحت الداغستاني (2015) أن الطفل يحاول أن يستكشف العالم المحيط به مستخدماً قدراته، وعندما يشعر بنجاحه يزداد ثقته بنفسه، ويدفعه ذلك إلى المزيد من الاستكشاف والابتكار، وكذلك حاجة الطفل إلى التوجيه والإرشاد، وحاجته إلى التربية الدينية المبكرة: وذلك من خلال المحاكاة كما أوضحت الداغستاني (2015).

1- عمالة الأطفال:

وأشار كل من شويكي، وجابر (2003) أن مفهوم العمالة ينقسم إلى قسمين: الأول سلبي، والثاني إيجابي:

فمصطلح عمالة الأطفال السلبي: هو العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل، العمل الذي يهدد سلامته وصحته ورفاهيته، العمل الذي يستفيد من ضعف الطفل وعدم قدرته عن الدفاع عن حقوقه، العمل الذي يستغل عمالة الأطفال كعمالة رخيصة بديلة عن عمل الكبار، العمل الذي يستخدم وجود الأطفال ولا يساهم في تمميتهم، العمل الذي يعيق تعليم الطفل وتدريبه ويغير حياته ومستقبله.

ومصطلح عمالة الأطفال الإيجابي: يتضمّن كافة الأعمال التطوعية أو حتى المأجورة التي يقوم بها والمناسبة لعمره وقدراته، ويمكن أن تكون لها تأثيرات إيجابية تنعكس على نموّه العقلي والجسمي والذهني، وخاصة إذا قام بها الطفل باستمتاع للحفاظ على حقوقه الأساسية لأنه من خلال العمل يتعلم المسؤولية والتعاون والتسامح والتطوّر مع الآخرين.

2- أسباب عمالة الأطفال:

1. **الفقر:** هناك العديد من الظروف التي تؤثر على عمل الأطفال، وقد أثبتت الدراسات أن أهم الأسباب الداعية لعمل الأطفال هو الفقر، وأنّ اتخاذ القرارات حول عمالة الأطفال والتعليم يتم عادة من قبل الآباء فإذا كانت الأسرة تعيش تحت خط الفقر، فإن الآباء يرون أن عمل أبنائهم يعدّ جزءاً مساهماً في دخل الأسرة (Bhat & Rather, 2009)، وأشارت كل من دراسات: Edmond and Pavnik (2005) وAkarro (2011) إلى أن معالجة الفقر يمكن أن تكون حلاً مثالياً للحد من عمالة الأطفال.

2. **المشكلة التربوية:** تعدّ مشكلة التسرّب من المدرسة من أهم الأسباب التي تدفع الأطفال للخروج للمعلوماتنوع أسباب تسرّبهم: منها غياب المتابعة من قبل المدارس في حالة انقطاع الطالب عن الدراسة بالرغم من إلزامية التعليم، والعنف المدرسي، وعدم الرغبة في الدراسة، وضعف التحصيل العلمي، وفي دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن عام (2011) أفاد (52%) من الأطفال العاملين أن التحاقهم بسوق العمل هو لمساعدة أسرهم، و(28%) لعدم رغبتهم بإكمال الدراسة و(17%) رغبة في تعلّم مهنة و(3%) لأسباب أخرى.

3. **المشاكل الاجتماعية:** فالتفكك الأسري، وحجم العائلة الكبير، وتواضع المستوى الثقافي للأسرة، التي لا تنظر إلى أهمية التعليم وفائدته للطفل تعد من الأسباب التي تدفع الأطفال للخروج للعمل، وهذا ما أكدته دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن عام (2011).

4. **العولمة:** جلبت العولمة تأثيرات سلبية على عمل الأطفال في الدول النامية، ففي السنوات الأخيرة نقلت العديد من الشركات العالمية إنتاجها خارج البلاد، وغالباً ما تنغمس هذه الشركات في توظيف الأطفال كعمالة رخيصة؛ لأنها قابلة للتحمّل، وتنفيذ الأوامر التي يمنحها أصحاب العمل، حتى إذا تعرّضوا للإساءة والاستغلال. (Mapaure, 2009).

3- الآثار المترتبة على عمل الأطفال:

أشار كل من شويكي، وجابر (2003) أن هناك جوانب أساسية يتأثر فيها الطفل نتيجة توجهه لسوق العمل في مرحلة عمرية مبكرة وهي:

1. **التطور والنمو الجسدي:** تتأثر صحة الطفل بطبيعة العمل وبيئته نظراً للمخاطر التي قد تعوق نموه، كما إن إصابات العمل وما ينطوي عليها من مخاطر من شأنها النيل من صحته، والإضرار بنموه الجسدي فهناك مخاطر مرتبطة بالسقوط من أماكن مرتفعة، أو التعرض للجروح والكدمات الجسدية، أو التعرض لبعض الغازات الضارة.

2. **التطور المعرفي:** يتأثر التطور المعرفي للطفل الذي يترك المدرسة ويتوجه لسوق العمل من خلال تأثر قدرته على القراءة والكتابة، مما يؤثر على تحصيله العلمي والذي يقلل من الفرص المتاحة له مستقبلاً في تحسين تطوره المعرفي.

كما أن العمل الخطر الذي يتم تحت ظروف صعبة، ولا يتناسب مع قدرات الطفل، ويمكن أن يتسبب بالأذى له، ويحرمه من حقوقه في التعليم والتطور، ويعرضه للاستغلال، وهذا يتناقض مع القيمة الاجتماعية للعمل، ويمكن تحديد مدى كون عمل الأطفال استغلالياً أم لا إذا اشتمل على:

- العمل وهم صغار السن.
- العمل لساعات طويلة.
- العمل بأجور قليلة جداً.
- العمل في ظروف خطيرة.
- العمل ضمن ترتيبات تتسم بالعبودية (اليونيسف، 1993).

4- عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني:

إن ظاهرة تشغيل الأطفال في فلسطين هي في ازدياد مستمر، وتتنقض قلوبنا خوفاً عندما يقفز الأطفال أمام السيارة ليعرضوا علينا شراء بكيه محارم ورقية، نشاهدهم بملابسهم المتسخة بالكراجات أو محطات تشحيم السيارات أو الحدادة، يقدمون لنا الطعام في بعض المطاعم، ينادون علينا في البيوت لنشتري منهم براميل الغاز ولو أمعنا التأمل لوجدنا أننا نجهل الكثير من المعلومات عن هؤلاء الأطفال.

فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام (2000) وسلطات الاحتلال تمنع في قهر المدنيين الفلسطينيين وتدمر ممتلكاتهم وتضيق عليهم سبل العيش، فمع دخول الانتفاضة عامها الخامس قتلت قوات الاحتلال حتى تاريخ (31) أيار 2004 أكثر من (3216) فلسطيني بينهم (636) من الأطفال، وجرحت أكثر من (40) ألف فلسطيني بينهم (17%) من الأطفال، وتم الزج بالآلاف من الفلسطينيين في المعتقلات، كما تواصلت سياسة قصف وتدمير الممتلكات على نطاق واسع وتجريف الأراضي وقطع الأشجار المثمرة، فحسب تقرير الجهاز المركزي وحسب مصادر وزارة الإسكان والأشغال العامة فإن عدد المباني المتضررة في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء سياسة الاحتلال الهمجية من 2000/9/28-2004/2/29 قد بلغ (64.073) مبنى من بينها (5253) مبنى تضرر بشكل كلي و(58.250) مبنى تضرر بشكل جزئي، بالإضافة إلى الأضرار الكلية أو الجزئية التي لحقت بـ(158) مبنى عام و(412) منشأة أمنية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018).

ووفقاً لدراسة مسحية أجراها الجهاز المركزي للإحصاء فقد أشارت المعطيات إلى أن (61%) أي (368,000 أسرة) من الأسر في الأراضي الفلسطينية انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة، منها (48.7%) أي (292,000 أسرة) فقدت أكثر من نصف دخلها خلال انتفاضة الأقصى، في حين أن (65.5%) أي (261,000 أسرة) من مجمل الأسر في الضفة الغربية انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة مقابل 53.4% (107,000 في قطاع غزة) (الجهاز المركزي للإحصاء 2004/5/27).

كما أدت سياسة الاحتلال إلى المس بشكل كبير بالعملية التعليمية في الأراضي المحتلة من حيث قصف المدارس، وإعاقة وصول الطلاب والمعلمين إليها، أو اعتقال طلابها ومعلميها. ومما أضاف في أعباء الفلسطينيين شروع سلطات الاحتلال منذ عام (2002) في بناء جدار الفصل العنصري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووفق التقديرات فإن أكثر من (274) ألف فلسطيني في (122) بلدة ومدينة سيعيشون في مناطق مغلقة بين الجدار والخط الأخضر، أو في جيوب محاطة كلياً بجدار، وحوالي (850) كم مربعاً من الضفة الغربية المحتلة باستثناء القدس الشرقية في (14.5%) من مساحتها ستقع بين هذا الجدار والخط الأخضر.

ويمكن الاستدلال على حجم هذه الظاهرة في فلسطين من خلال إحصاءات "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" الصادرة في نيسان (2018) (بيان لمناسبة يوم الطفل الفلسطيني 2018)؛ وجاء فيها: "حوالي 3.4% نسبة الأطفال العاملين سواء بأجر أو بدون أجر في فلسطين من إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية (10-17) سنة خلال (2017)، وذلك بواقع (4.6%) في الضفة الغربية، و(1.7%) في قطاع غزة (6.6%) أطفال ذكور مقارنة بـ (0.1%) من الأطفال إناث.

كما بلغت نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس، ويعملون (1.2%) بواقع (1.6%) في الضفة الغربية و(0.7%) في قطاع غزة، وعلى مستوى (الجنس)، بلغت النسبة (2.4%) للذكور؛ مقابل (0.1%) للإناث خلال العام (2017).

5- الإطار القانوني لعمل الأطفال في فلسطين:

نظم المشرع الفلسطيني عمل الأطفال ضمن قانون العمل رقم (7) لسنة (2000) وأقر باباً خاصاً لذلك تحت عنوان تنظيم عمل الأحداث.

حيث حظر قانون العمل في المادة (93) تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سنّ الخامسة عشرة، كما نصّت المادة (94) على وجوب إجراء الكشف الطبي على الأحداث قبل التحاقهم بالعمل للتأكد من ملاءمتهم الصحية له، وكانت وزارة العمل قد أعدت مسودة نظام الفحص الطبي في العام (2003) وحتى تاريخ إعداد الدراسة، ولم يتم إصدار هذا النظام، لذا فإن هذا النص ما زال معطلاً.

كما نظّم قانون العمل ظروف تشغيل الأحداث ضمن المادة (95) التي نصت على ما يأتي:

1. لا يجوز تشغيل الأحداث في الصناعات الخطرة، أو الضارة بالصحة التي يحددها الوزير.
2. الأعمال الليلية، أو الأعياد الرسمية، أو الدينية، أو أيام العطل الرسمية.
3. ساعات عمل إضافية، أو على أساس وحدة الإنتاج.
4. الأماكن النائية أو البعيدة عن العمران.

وبيّنت المادة (96) من القانون الآتي:

- 1- تخفيض ساعات العمل اليومي للأحداث بما لا يقل عن ساعة واحدة يومياً.
- 2- تتخلل ساعات العمل اليومي فترة أو أكثر للراحة لا تقل في مجملها عن ساعة، بحيث لا يعمل الحدث أكثر من أربع ساعات متواصلة.

وألزمت المادة (98) صاحب العمل بأن يعلق داخل مكان العمل الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث وألزمته بأن ينظم سجلاً خاصاً بكل ما يتعلق بالأحداث العاملين لديه، ويأتي هذا الإجراء ضمن رؤية عصرية لزيادة الوعي بالحقوق العمالية في أوشاك العمال خاصة الأحداث، كما أن وضع سجل لعمل الأحداث يساعد في بناء نظم المعلومات الخاصة بعمالة الأطفال، ويسهل علم مفتشي العمل، وفقاً لنص المادة (99) فإنه يستثنى من أحكام هذا الباب الأحداث الذين يعملون لدى أقاربهم من الدرجة الأولى وتحت إشرافهم، على أن يتم العمل في جميع الأحوال وفق شروط صحية واجتماعية ملائمة بما لا يؤثر سلباً على نموهم العقلي والجسدي وعلى تعليمهم.

نصّت المادة (134) من القانون على أنه يعاقب كل من يخالف حكماً من أحكام الباب السادس والسابع والأنظمة الصادرة بمقتضاه بغرامة لا تقل عن (200) دينار، ولا تزيد عن (500) دينار، وتعد الغرامة بعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة، وفي حالة التكرار تضاعف العقوبة.

وفقاً لقانون العقوبات الأردني فإن الجرائم الجنسية الواقعة على الأطفال العاملين هي جرائم مشددة وفقاً لنص المادة (300) عقوبات؛ كون علاقة التبعية بين الطفل العامل ورب العمل قد تسهل من إساءة استخدام السلطة الناشئة عن علاقة العمل لارتكاب أرباب العمل أو العاملين بالجرائم الجنسية ضد الأطفال العاملين، حيث نصت هذه المادة على تشدد عقوبة الجنایات المنصوص عليها في المواد (294، 292، 296، 298) من (292-300) من قانون العقوبات الأردني لسنة (60)، بحيث يضاف إليها من ثلثها إلى نصفها إذا كان المتهم أحد الأشخاص المشار إليهم من المادة (295).

ويعطي أصحاب نظرية التعلم الاجتماعي أمثال Miler وDolard أهمية كبيرة للتعزيز في عملية التعلم كما يعتبر Bandora وWalterz أن التعزيز مهم في عملية التعلم وتقوية السلوك، لكن لا يعدّ كافياً لتفسير تعلم أو حدوث بعض أنماط السلوك التي تظهر فجأة لدى الطفل فالسلوك يُدعم أو يتغير تبعاً لنمط التعزيز المستخدم

أو العقاب، فالسلوك الذي ينتهي بالثواب يميل إلى أن يتكرر مرة أخرى في مواقف مماثلة للموقف الذي أثير فيه السلوك، كما أن السلوك الذي ينتهي بالعقاب يميل إلى أن يتوقف (Dollard & Miller, 1959)، (Dar et al, 2003) Ennew & Swart-Kruger (2002)

ويسعى أصحاب نظرية التفاعل الرمزي إلى توضيح كيفية تنشئة كل من الذكور والإناث حسب دور كل منهما، فيؤكد تيرنر أن "المجتمع يسوده أنماط من التفاعل تؤكد على اختلاف الأدوار تبعاً للنوع، وكل من الوالدين وجماعة الرفاق يدعم هذا الأسلوب من التفاعل، فمثلاً الوالدان يفرقان بين أطفالهم الذكور والإناث، من حيث طريقة التعامل واللعب، واللباس وغير ذلك.

ويولي أصحاب التفاعلية الرمزية أهمية كبيرة لعملية الاتصال حيث تعدّ "جوهر النظرية برمتها؛ ذلك أن السلوك يتحدد من خلالها، فالناس يتصرفون وفقاً لتبادل الرغبات والمقاصد والمعاني، والناس يستطيعون من خلال استخدام الرموز تكوين الذات التي هي وعي متكامل يتجسد في أداء السلوك، فحينما ينشأ الفعل عن الدافع، ينظر الفاعل إلى نفسه كموضوع أي يدرك ذاته (شتا، 1997).

ويستخدم منظري النظرية البنائية الوظيفية اصطلاح الوظيفة في بعض الأحيان بمعنى رياضي، كما هو الحال في أعمال سوروكين، وهذا المعنى يشير إلى أن "مقدار أهمية متغير ما تحدد بدورها مقدار أهمية متغير آخر، وغالباً ما تشير الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة، ويتسع معنى الوظيفة ليشير إلى الإسهامات التي تقدمها الجماعة إلى أعضائها مثل الإسهامات التي تقدمها الأسرة من أجل بقاء أطفالها والمحافظة عليهم، ويستخدم بعض العلماء تعبير التحليل الوظيفي للإشارة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة، كما تستخدم أيضاً صيغة مركبة هي التحليل البنائي- الوظيفي، وهذه الصيغة نجدها مستخدمة في أعمال Parsons وتلاميذه وترجع الصيغة في الواقع إلى Spencer (فرح، 1999).

وترى نظرية الحاجات أن "الحاجة هي الافتقار إلى شيء ما، إذا وجد حقق الإشباع والرضا والارتياح للكائن الحي والحاجة شيء ضروري، إما لاستقرار الحياة وإما للحياة بأسلوب أفضل". وتعدّ "الأسرة من أهم الجماعات التي يشعر فيها الطفل بالأمن والاطمئنان، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الوجدانية من حياته (Maslow, 1945)، فالطفل منذ ولادته له حاجات جسمية ونفسية هامة لا يقدر إشباعها دون مساعدة، وعندما يفقد الطفل إشباع حاجة من حاجاته الجسمية أو النفسية فإنه يشعر بعدم الرضا والارتياح فيسعى بنفسه إلى إشباع حاجته قدر ما يستطيع، فإذا نشأ الطفل في أسرة لا تستطيع إشباع كل حاجاته المادية لانعدام دخلها أو لكونه منخفض، فإنه يسعى للعمل في سن مبكرة من أجل إشباع هذه الحاجات.

2.2- الدراسات السابقة:

أجرى كل من (Roggero, Mangiaterra, Bustreo, & Rosati, 2018) دراسة هدفت إلى التعرف على تأثير عمل الأطفال على صحتهم، وذلك من خلال استخدام المنحدر المتعدد والذي يربط بين المؤشرات الصحية للأطفال العاملين ومدى انتشارها في البلاد النامية، تكونت عينة الدراسة من الأطفال العاملين في البلاد النامية والتي تتراوح أعمارهم بين (10-14) سنة؛ وقد أظهرت أبرز النتائج أن عمالة الأطفال مرتبطة بشكل كبير بوفيات المراهقين الناتج عن وجود الأمراض المعدية، والمستوى المعيشي والذي هو دون الحد الأدنى.

هدفت دراسة زغير والقاعد (2015) إلى الوقوف على أسباب ظاهرة عمالة الأطفال في محافظة المفرق من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية، وكذلك الوقوف على درجة اختلاف أهمية الأسباب باختلاف متغيري النوع الاجتماعي ومديرية التربية والتعليم، أجريت الدراسة على عينة قوامها (143) معلم ومعلمة؛ وظهرت النتائج أن الأسباب التي جاءت ضمن الدرجة المرتفعة كانت أسبابا تتعلق بالأسرة بالمرتبة الأولى، وجاءت العوامل المرتبطة بالمدرسة ودورها التربوي بالمرتبة الثانية؛ والمرتبة الثالثة جاء دور المؤسسات الحكومية والرقابية في تفعيل القوانين والتشريعات الموجهة لحماية الطفل من التوجه لسوق العمل، وتركز التوزيع الجغرافي لعمل الأطفال في المناطق الريفية أكثر من المدن، وكانت أهم الآثار الناتجة عن عمل الأطفال: العنف بكافة أشكاله في بيئة العمل، إضافة إلى التحرش والاستغلال من جانب العصابات، التدخين، تعاطي المخدرات والكحول والانحرافات الجنسية، وحوادث العمل والأمراض المهنية.

كما أوضحت دراسة كل من Mansour, Al-Gamal, sultan, Matrouk, Al-Nawaisieh (2013) والتي هدفت إلى استكشاف التأثير الصحي النفسي والجسدي لعمل الأطفال في الأردن ومقارنته بين الأطفال العاملين وغير العاملين في المدارس والمواقع الصناعية، وقد تكونت عينة الدراسة من (4008) طالب من طلاب المدارس والمواقع الصناعية؛ وظهرت النتائج أن كل من الأطفال الذين يعملون والذين لا يعملون يعانون من مشاكل صحية وجسدية ونفسية مختلفة، وشملت الشكوى الجسدية مشاكل مثل البرد والإنفلونزا والسمع والبصر الشائعة بينما اشتملت المشاكل النفسية على مشاكل مثل الشعور بالوحدة، والشعور بالاكئاب، ومشاكل في المنزل والعمل وارتفاع مستوى التعبير عن الغضب وتدخين السجائر واستخدام المخدرات.

كما قامت عاشوري (2012) بدراسة هدفت إلى الكشف عن مدى تأثير ظاهرة عمالة الأطفال على النمو النفسي للطفل، مستعملة المنهج الوصفي الذي اعتمدت فيه على استمارة لجمع المعلومات على عينة تم اختيارها بالطريقة الصدفية والتي بلغ عددها 253 طفلا عاملا (ذكور) يتراوح أعمارهم ما بين (6-16) سنة، واستخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة الذي اعتمدت فيه على المقابلة شبه الموجهة، وكذلك اختبار رورشاخ، واختبار ساكس لتكملة الجمل الناقصة على (9) حالات تتراوح أعمارهم ما بين (13) و(16) سنة؛ وتوصلت الباحثة إلى أن هناك علاقة ما بين سن خروج الطفل للعمل وصورة الأب لديه.

وهدف دراسة كاظم (2011) إلى الوقوف على أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة النظر النفسية والتربوية والاجتماعية، أجريت الدراسة على عينة قوامها (120) طفل تتراوح أعمارهم بين (10-15) عام من مدينة بغداد، وكذلك عينة من المتخصصين في مجال التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع والبالغ عددهم (18) فرداً، وأظهرت النتائج بأن فقرة "انخفاض مستوى دخل الأسرة" حصلت على أعلى درجة، بينما فقرة "عقاب الأهل للطفل" حصلت على أقل درجة، كما بينت النتائج بأن عمالة الأطفال تنتشر بين الذكور أكثر من الإناث، وأن أعلى نسبة توجد في سن (15) عاما.

يتضح من خلال نتائج الدراسات السابقة أن الأسرة جاءت بالمرتبة الأولى في تحمل المسؤولية عن عمالة الأطفال، إما بسبب الوضع الاقتصادي الصعب، أو المستوى الثقافي، أو التفكك الأسري، كما أن عمالة الأطفال تنتشر بين الذكور أكثر من الإناث، وأن أعلى نسبة توجد في سن (15) سنة، وركزت بعض الدراسات على المخاطر والمشاكل الصحية والجسدية والنفسية التي يتعرض لها الطفل خلال العمل.

3. الطريقة والأدوات

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الواقع، وألظاهرة كما توجد بالواقع، ففي هذه الدراسة تم التجسير بين منهجي البحث الكيفي والكمي.

1.3 - مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على ثلاث فئات هي:

1. مدرء ومعلمون ومعلمات، والمرشدون التربويون والنفسيون في مدين 'القدس الشريف.
2. أولياء أمورالطلبة في مدينة القدس الشريف.
3. طلبة عاملون وطلبة المدارس من الفئة العمرية (8-16) سنة في مدينة القدس الشريف.

2.3 - عينة الدراسة:

1.2.3 بيانات الجزء الكمي:

1. مدرء المدارس، والمعلمون، والمرشدون (189 فرداً) يتوزعون وفقاً لمتغير المهنة إلى (20%) مدرء و(73%) معلمين، و(7%) مرشدين؛ وبينت النتائج أن (43%) من أفراد العينة يسكنون خارج الجدار و(47%) منهم داخل الجدار، و(10%) منهم يسكنون في البلدة القديمة بالقدس.
2. أولياء الأمور (114 فرداً) يتوزعون وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي إلى (30%) ذكور، و(70%) إناث. وتبعاً لمتغير العمر شكلت فئة العمر أقل من (30) سنة ما نسبته (11%)، وفئة (30-39) سنة (39%)، بينما فئة (40) سنة فما فوق جاءت بنسبة (50%)؛ وبينت النتائج أن (36%) من أفراد العينة يسكنون خارج الجدار، (53%) منهم داخل الجدار، (11%) منهم يسكنون في البلدة القديمة بالقدس؛ كما أشارت النتائج أن (54%) ممن شملتهم عينة الدراسة يعملون موظفين، (12%) منهم عمال، (5%) لديهم عمل خاص، بينما (29%) لا يعملون.
3. الطلبة والمتسربون (461 فرداً) تتراوح أعمارهم بين (10-16) سنة، تسرب منهم ما نسبته (8%) ويعمل منهم ما نسبته (29%)، بساعات عمل أقل من (6) ساعات بنسبة (17%)، وأكثر من (6) ساعات بنسبة (12%)، يسكنون مدينة القدس خارج الجدار بنسبة (43%)، وداخل الجدار بنسبة (46%)، وداخل البلدة القديمة والذين شكلوا ما نسبته (11%)، ويعمل أغلبهم في العطل الصيفية بنسبة (12%)، والنسبة الأكبر منهم يعمل مع الوالد بنسبة (7%).

2.2.3 بيانات الجزء الكيفي:

المجموعات البؤرية: تكونت من الفئات الآتية :

1. مجموعة الطلبة (ذكور وإناث).
2. مجموعة المدرء، المعلمين، المعلمات، والمرشدين (رجال ونساء).
3. مقابلات مع مجموعة الأشخاص الفاعلين في المجتمع وأصحاب القرار (الوالدين).

3.3 - أدوات الدراسة:

لقد تم إعداد ثلاث استبانات كأدوات لجمع المعلومات الكمية، وذلك من خلال مراجعة العديد من الدراسات والأدبيات ذات العلاقة، وإجراء العديد من المقابلات مع الأشخاص ذوي الاختصاص بموضوع الدراسة من مدرء، ومعلمين، وطلاب، وأولياء أمور، وأساتذة جامعات، واشتملت الأدوات على المحاور الآتية:

- أولويات تتعلق بعمالة الأطفال.
- أسباب عمالة الأطفال.
- الأطراف المسؤولة عن مشكلة عمالة الأطفال، وعن الحد من تلك المشكلة.

1.3.3 الصدق:

1. **الصدق الوصفي:** يشير إلى درجة الدقة الواقعية التي تتحلّى بها تقارير الباحثين (أي ما تم عرضه من وقائع هو ما يحدث بالفعل ولا شيء غير ذلك).
2. **الصدق التأويلي:** يعنى الدقة في تمثيل المعاني للظواهر المدروسة كما يتصورها الباحثون أنفسهم. من أهم أساليب تحقيق الصدق التفسيري في البحث الكيفي هو أسلوب المشاركة الاسترجاعية participant feedback، ويتضمن رجوع الباحث لمجتمع الدراسة للتحقق من موافقتهم على ما توصل إليه من تفسيرات.
3. **صدق المحتوى (صدق المحكمين):** تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة الواسعة والتخصص الدقيق لدراسة الاستبانة وإبداء وجهات النظر وملاحظاتها، وطلب إليهم إبداء الرأي بوضوح وسلامة صياغة الفقرات وصلاحياتها لقياس ما صممت له، وتقديم أية اقتراحات يرونها مناسبة، وتم في ضوء ذلك التعديل المناسب بما يتفق مع أهداف الدراسة.
4. **الصدق التجريبي:** لقد قام الباحثون باختبار معامل الصدق التجريبي، وذلك عن طريق استخدام معادلة الارتباط لبيرسون بين بعض فقرات المقياس ذات العلاقة، ثم استخرجت معاملات الارتباط بين أبعاد المقياس فيما بينها كمحكات (صدق المحك) لمعرفة مدى الارتباط بين فقرات المقياس فيما بينها وبين أبعاده، كانت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05) وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.22 - 0.66)، مما يعني تحقق الصدق التجريبي والإحصائي للأدوات، وهذا يعني أن نتائج تحليل الاستبانة يتمتع بصدق الاتساق الداخلي من حيث المقاربة الدقيقة بين المتوقع ومحتوى ما جاء في الاستبانة.

2.3.3 الثبات:

لإيجاد ثبات الاستبانة تم استخدام معادلة Cronbach Alpha، وكانت نتائج تحليل معامل الثبات لأداة عمالة الأطفال للطلبة (0.87)، وكانت قيمة الثبات لأداة أولياء الأمور (0.89)، بينما الأداة الخاصة بالمدارس "مدراء ومعلمين ومرشدين" فجاءت قيمة الثبات (0.93)، وهي قيم تسمح بإجراء الدراسة، حيث إن جميع قيم معاملات Cronbach Alpha جاءت ضمن المجال المقبول، وبذلك تكون الاستبانة قد تم التحقق من صدقها وثباتها.

4- النتائج ومناقشتها:

تعد مشكلة عمالة الأطفال جريمة مختلفة الأسباب بطلها الفقر، والاحتلال الإسرائيلي، وظلم العادات والتقاليد، وعدم وعي الأهل، وغياب الرقابة القانونية؛ وتمثلت نتائج الدراسة بالإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما الأسباب التي تدفع الأطفال الفلسطينيين في مدينة القدس إلى العمل؟

من خلال المقابلات والمجموعات البؤرية والبيانات الكمية استخلصت الأسباب الآتية:

أولاً: الأوضاع الاقتصادية والمعيشية: صرح المبحوثون بأن الوضع الاقتصادي السيء الذي تعيشه الأسر الفلسطينية، وكبير حجم الأسرة، ومعاناة رب الأسرة من البطالة هي الأسباب الرئيسية لعمالة الأطفال، فالدافع الرئيس لعمل الأطفال هو دعم الأسرة في تأمين دخل للبيت.

والفقر لدى الأسرة هو العامل الأساسي لعمالة الطلاب، حيث يعدّ (300) ألف مواطن فلسطيني في القدس الشرقية من أكثر المجموعات الفقيرة، بسبب التمييز الصارخ بين اليهود والعرب، بالإضافة إلى ارتباط العمل بالوضع الأمني للشخص العامل، والاعتقال والفصل من العمل.

ثانياً: التفكك الأسري والمشكلات الاجتماعية وآفة المخدرات: إن وضع الأسرة المتدهور جراء آفة المخدرات لدى رب الأسرة وعدم قدرة الأب على القيام بواجباته نحو الأسرة، دفع الكثير من الطلاب للعمل لتأمين سبل المعيشة وتوفيرها، وقد تكون بدافع الحصول على أشياء تعجز الأسرة عن توفيرها.

ثالثاً: الأوضاع السياسية والاحتلال الإسرائيلي: الوضع السياسي والاحتلال الإسرائيلي والاعتقالات، تحول دون إكمال الطالب تحصيله التعليمي بسبب إجراءات الحكم العسكري على الطالب، وتحويله إلى ضابط أحداث والحكم عليه بالعمل لمدة تزيد عن (120) يوماً، بمعدل (7) ساعات يومياً وبدون مقابل، فيكون الطالب مجبراً على العمل كعقاب عسكري أمني، بالإضافة إلى التسهيلات التي يقدمها قانون العمل الإسرائيلي لما هم دون جيل (15) لغاية (18) في دفع الحد الأدنى من الأجور، والتي تصل إلى (5800) شيكل مقابل (7) ساعات عمل دون دفع ضريبة عالية أسوة بالشخص البالغ.

رابعاً: الانصياع لرغبة الأهل والعادات والتقاليد: تنتشر في مجتمعنا ثقافة التزويج المبكر للشباب والفتاة، فيسعى الشاب إلى اكتساب مهنة وهو في جيل مبكر من أجل الزواج، فتلعب التنشئة الاجتماعية وخصائص المجتمع الفلسطيني من عادات وتقاليد دوراً كبيراً، حيث تترسخ فكرة العمل لدى الطالب في بعض الأسر الفلسطينية المقدسية، والتي تعمل في الأعمال الحرفية أو الخدماتية مثل البيع ونقل البضائع دون الحصول على مستوى تعليمي عالٍ، وهنا يتعلم الطفل بالنمذجة، حيث إن الأب هو نموذج يُقتدى به في تشكيل اتجاهاته، وتحديد طموحاته المستقبلية، وترى الأسر أحياناً بأن العمل هو المصدر الأساسي لمنح المكانة الاجتماعية وتحمل المسؤولية والحصول على التشجيع والثواب.

إنّ تنشئة الأطفال على العمل وتحمل المسؤولية تعدّ جزءاً من النسيج الثقافي الفلسطيني في الاعتماد على النفس، وتعزيز الذكورية في تحميل الطفل مسؤوليات الصرف على الأسرة، وتعليم الإخوة والتكفّل بمصاريف الأخوات.

كما توجد خصوصية لمجتمعنا الفلسطيني، وخاصة الوضع السياسي وسجن الأب أو الاستشهاد، أو عدم وجود فرصة للعمل إلا في أماكن محددة يكون الدخل قليلاً بسبب ملاحقات سلطات الاحتلال، فيتعلم الطفل تحمل المسؤولية، ويمارس المهن المختلفة التي تحقق المكانة الاجتماعية في الأسرة وبين الرفاق، وتعدّ عمالة الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني ظاهرة لها أسبابها من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية.

خامساً: المستوى التعليمي: ظهر من خلال المقابلات بأنه توجد علاقة بين التسرب وعمل الطلاب، وعدم قدرة الطالب على العمل والدراسة في الوقت نفسه، فذكر أحد الطلاب بأنه بعد المدرسة يخرج للعمل، ويعود بحالة تعب وإعياء شديدين بحاجة معهما إلى النوم وعدم القدرة على الدراسة وخاصة في الامتحانات، مما يؤدي إلى رسوبه ومن ثم خروجه من المدرسة.

سادساً: عدم الوعي من قبل الأهل والطلاب لمخاطر عمالة الأطفال: إن عدم وعي الأهل والطلاب بمخاطر عمالة الطلاب يدفع الطلاب للعمل في الأعمال الخطرة، وفي الأماكن التي لا تتوفر بها عناصر السلامة والأمان، فقد لوحظ من خلال المقابلات مع الآباء أن أكثر الآباء والعائلات تؤمن بقضاء الله وقدره في حالة وقوع أي إصابة للطفل، أو حتى في حالة وفاته، إضافة إلى عدم الوعي بالقوانين المعمول بها والمُسنة قانونياً ضد استغلال الأطفال في الأعمال الخطرة.

وتعدّ الأسرة من أهم الجماعات التي يشعر فيها الطفل بالأمن والاطمئنان، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الوجدانية من حياته، وإشباع حاجاته الأساسية الجسمية والتي تتمثل في الحاجة إلى التغذية والرعاية الصحية والملبس والسكن، والحاجات النفسية والتي تتمثل في الحاجة إلى الأمن والحب والتوجيه السليم، والحاجة إلى التقدير الاجتماعي، والحاجة إلى الحرية والاستقلالية، والحاجة إلى الإنجاز والنجاح والحاجة إلى المكانة الاجتماعية واحترام الذات، وعندما يفقد الطفل إشباع حاجة من حاجاته الجسمية أو النفسية فإنه يشعر بعدم الرضا، فيسعى إلى إشباع حاجاته قدر ما يستطيع، فإذا نشأ الطفل في أسرة لا تستطيع إشباع كل حاجاته المادية لانعدام دخلها، فإنه يسعى للعمل في سن مبكرة من أجل إشباع هذه الحاجات.

وباستخدام التحليل العاملي قسمت أسباب عمالة الأطفال إلى الأبعاد الآتية:

1. أسباب تتعلق بذات الطالب(ة).

2. أسباب تتعلق بالمدرسة.

3. أسباب تتعلق بالوضع المادي الذي يعيشه الطلبة وأسرهم

4. أسباب تتعلق بالوضع الأسري.

5. أسباب تتعلق بالوضع السياسي.

6. أسباب تتعلق بنظرة المجتمع.

وللوقوف على أكثر تلك الأسباب تأثيراً في دفع الطلبة نحو التوجه المبكر للعمل استخرجت المتوسطات

الحسابية كما هو موضح في جدول (1).

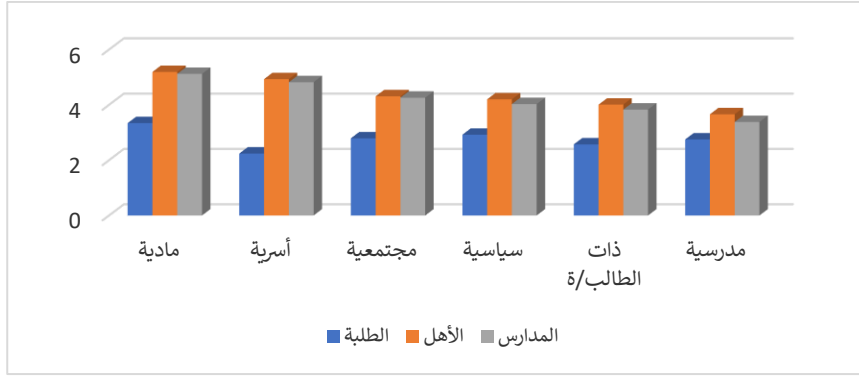
جدول (1) المتوسطات الحسابية لأسباب عمالة الأطفال من وجهة نظر الطلبة وأولياء الأمور والعاملين

بالمدراس في مدينة القدس

| الفئة/الأسباب | مادية | أسرية | مجتمعية | سياسية | ذات الطالب(ة) | مدرسية |
|-------------------|-------|-------|---------|--------|---------------|--------|
| الطلبة | 3.34 | 2.24 | 2.79 | 2.92 | 2.57 | 2.75 |
| أولياء الأمور | 5.19 | 4.93 | 4.31 | 4.20 | 4.01 | 3.66 |
| العاملين بالمدراس | 5.12 | 4.82 | 4.26 | 4.03 | 3.83 | 3.38 |

يتبين من الجدول السابق أن أسباب عمالة الأطفال من وجهة نظر الطلبة كانت بالترتيب من الأعلى للأدنى كالتالي: (مادية، سياسية، مجتمعية، مدرسية، ذات الطالب، أسباب أسرية) وبمتوسطات حسابية بلغت على التوالي (3.34، 2.92، 2.79، 2.75، 2.57، 2.24)، وكانت الأسباب من وجهة نظر أولياء الأمور بالترتيب كالتالي: (مادية، أسرية، مجتمعية، سياسية، ذات الطالب، مدرسية) وبمتوسطات حسابية بلغت على التوالي (5.19، 4.93، 4.31، 4.20، 4.01، 3.66)، أما العاملون بالمدراس فجاءت الأسباب من وجهة نظرهم بالترتيب من الأعلى للأدنى كما يلي: (مادية، أسرية، مجتمعية، سياسية، ذات الطالب، مدرسية)

وبمتوسطات حسابية بلغت على التوالي (5.12، 4.82، 4.26، 4.03، 3.83، 3.38)، ومثلت النتائج بيانياً كما هو موضح بالشكل رقم (1)



شكل (1) يوضح أسباب عمالة الأطفال من وجهة نظر الطلبة وأولياء الأمور والعاملين بالمدارس بالقدس

وتبين كم خلال إجراء معامل تحليل الانحدار المتعدد (Regression) باستخدام طريقة (Stepwise) للتنبؤ بأكثر العوامل تأثيراً بانتشار ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة القدس وكانت العوامل على التوالي (عدم جدوى التعليم في الحياة المستقبلية) حيث بلغت قيمة R (0.370) وقيمة F (270.04)، وبالمرتبة الثانية (فرص العمل المتاحة للأطفال في القدس عند اليهود) حيث بلغت قيمة R (0.577) وقيمة F (312.37)، وبالمرتبة الثالثة (كي تصبح كلمتي مسموعة من قبل أفراد الأسرة) حيث بلغت قيمة R (0.682) وقيمة F (327.29) والرابعة (الحصول على مردود مالي عالي) حيث بلغت قيمة R (0.771) وقيمة F (384.88)، وجاء بالمرتبة الخامسة (تشجيع المعلمين بالمدرسة) حيث بلغت قيمة R (0.823) وقيمة F (421.79)، وجميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

السؤال الثاني: ما آثار ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة القدس الشريف على الأطفال وأسرهم؟

هناك أطفال وطلاب يعيشون حياة تسد حاجاتهم الأساسية من قبل آبائهم في الدراسة والتعليم والرعاية ويساعد ذلك على نموهم النفسي والاجتماعي والعقلي وتطور قدراتهم العقلية، ويتمتعون بطفولتهم وبحقهم في النمو والترفيه، بينما نرى أطفالاً وطلاباً وبنفس الجيل يعانون ويكفون من أجل لقمة العيش، وتوفير دخل بسيط للأسر يخسر فيها الأطفال سد احتياجاتهم الأساسية والرفاهية، وتتخلل قدراتهم العقلية والنفسية والاجتماعية، وفي أصعب الصور تبرز قضية الابتزاز التي تتعرض له الفتيات في العمل، واستغلال لساعات العمل غير الرسمية والتعرض للتحرشات الجنسية.

ومن خلال المقابلات ظهرت آثار نفسية واجتماعية بوضوح على الأطفال الذين عملوا في جيل مبكر تتمثل في الحرمان، فقد ذكر أحد الطلاب بأنه كان يشعر بالحرمان من العيش في بيته، والحرمان من الأكل والملبس، كما ذكر أحدهم بأنه يشعر بالألم النفسي عندما يرى أولاداً بجيله مع أهلهم وهو يبغهم، وهم يتمتعون بالراحة والأمان، وهو يركض لركقه، وذكر آخر بأنه يشعر بالألم الجسدي نتيجة إصابته أثناء العمل، وأنه لا يستطيع التصريح بذلك خوفاً على مصلحة أبيه.

أوضحت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (1997) بأنه في الآونة الأخيرة بدأت تنتشر وتتوسع في المجتمع الفلسطيني ظاهرة تشغيل الأطفال التي أصبحت تترك آثاراً سلبية تنعكس على المجتمع بشكل عام وعلى الأطفال بشكل خاص... ولقد أخذ هذا الاستغلال أشكالاً عديدة أهمها تشغيل الأطفال وتسخيرهم في أعمال

غير مؤهلين جسدياً ونفسياً للقيام بها، علماً أن العديد من الاتفاقيات الدولية قد جرمت بدورها الاستغلال الاقتصادي للأطفال، وتعترف الدول بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون مضرًا أو أن يمثل إعاقة ليتعلم الطفل (اتفاقية حقوق الطفل المادة -32-1).

أشار كل من شويكي، وجابر (2003) أن هناك جوانب أساسية يتأثر بها الطفل نتيجة توجهه لسوق العمل في مرحلة عمرية مبكرة، حيث يتأثر التطور والنمو الجسدي للطفل نظراً للمخاطر التي قد تعوق نموه، كما إن إصابات العمل وما ينطوي عليها من مخاطر من شأنها النيل من صحته، والإضرار بنموه الجسدي مع عدم تقديم رعاية صحية له، فمثلاً هناك مخاطر مرتبطة بالسقوط من أماكن مرتفعة أو التعرض للجروح والكدمات الجسدية، أو التعرض لبعض الغازات الضارة.

كما يتأثر التطور المعرفي للطفل الذي يترك المدرسة ويتوجه لسوق العمل من خلال تأثر قدرته على القراءة والكتابة، مما يؤثر على تحصيله العلمي والذي يقلل من الفرص المتاحة له مستقبلاً في تحسين تطوره المعرفي، وهذه النتائج تتفق مع دراسة (Roggero, Mangiaterra, Bustreo, Rosati) (2018)، ودراسة Mansour, Al-Gamal, sultan, Matrouk, Al-Nawaisieh (2013).

السؤال الثالث: هل تختلف عمالة الأطفال في مدينة القدس باختلاف النوع الاجتماعي ومكان السكن؟

استخدم اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent sample t-test) للفروق في أسباب عمالة الأطفال في القدس تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي، وذلك كما هو واضح في جدول (2).

جدول (2) نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent sample t-test) لدلالة الفروق

في المتوسطات الحسابية لأسباب عمالة الأطفال في القدس الشريف تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي

| المتغير | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة "ت" المحسوبة | الدلالة الاحصائية |
|----------------|-------|-----------------|-------------------|--------------|-------------------|-------------------|
| ذات الطالب (ة) | 172 | 2.77 | 1.37 | 459 | 2.56 | 0.011 |
| | 289 | 2.45 | 1.20 | | | |
| أسباب مدرسية | 172 | 2.82 | 1.14 | 459 | 0.94 | 0.346 |
| | 289 | 2.71 | 1.11 | | | |
| أسباب مادية | 172 | 3.83 | 1.48 | 459 | 0.42 | 0.677 |
| | 289 | 3.31 | 1.64 | | | |
| أسباب أسرية | 172 | 2.36 | 1.55 | 459 | 1.35 | 0.179 |
| | 289 | 2.16 | 1.52 | | | |
| أسباب سياسية | 172 | 3.16 | 1.52 | 459 | 2.66 | 0.008 |
| | 289 | 2.77 | 1.51 | | | |
| أسباب مجتمعية | 172 | 3.00 | 1.28 | 459 | 2.64 | 0.009 |
| | 289 | 2.67 | 1.29 | | | |

*دال عند مستوى 0.05

تشير المعطيات سابقة الذكر إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في أسباب التوجه للعمل لصالح الطلبة الذكور في كل من الأسباب الآتية:

- ذات الطالب، إذ بلغت قيمة ت (2.56) بدلالة إحصائية (0.011) ومتوسط حسابي (2.77)، بينما للإناث بمتوسط حسابي (2.45).
- أسباب سياسية، إذ بلغت قيمة ت (2.66) بدلالة إحصائية (0.008) ومتوسط حسابي (3.16)، بينما للإناث بمتوسط حسابي (2.77).

- أسباب مجتمعية، إذ بلغت قيمة ت (2.64) بدلالة إحصائية (0.009) ومتوسط حسابي (3.00)، بينما للإناث بمتوسط حسابي (2.67)، ولم تكن الفروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في الأسباب المدرسية والمادية والأسرية.

واستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance) للفروق في درجة أسباب عمالة الأطفال في القدس تبعاً لمتغير مكان السكن، وذلك كما هو واضح في جدول (3).

جدول (3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لأسباب عمالة الأطفال في القدس الشريف تبعاً لمتغير مكان السكن.

| الدلالة الإحصائية | قيمة "ف" المحسوبة | متوسط المربعات | درجات الحرية | مجموع المربعات | مصدر التباين |
|-------------------|-------------------|----------------|--------------|----------------|----------------|
| .245 | 1.41 | 1.54 | 2 | 3.07 | بين المجموعات |
| | | 1.09 | 458 | 498.99 | داخل المجموعات |
| .110 | 2.22 | 3.03 | 2 | 6.06 | بين المجموعات |
| | | 1.36 | 458 | 624.74 | داخل المجموعات |
| .055 | 2.91 | 4.72 | 2 | 9.43 | بين المجموعات |
| | | 1.62 | 458 | 741.94 | داخل المجموعات |
| .186 | 1.69 | 2.12 | 2 | 4.24 | بين المجموعات |
| | | 1.25 | 458 | 574.31 | داخل المجموعات |
| .429 | 0.85 | 2.13 | 2 | 4.25 | بين المجموعات |
| | | 2.51 | 458 | 1149.13 | داخل المجموعات |
| .644 | 0.44 | 1.04 | 2 | 2.08 | بين المجموعات |
| | | 2.35 | 458 | 1078.11 | داخل المجموعات |
| .664 | 0.41 | 0.95 | 2 | 1.91 | بين المجموعات |
| | | 2.33 | 458 | 1067.13 | داخل المجموعات |
| .260 | 1.35 | 2.27 | 2 | 4.54 | بين المجموعات |
| | | 1.68 | 458 | 770.70 | داخل المجموعات |

تشير المعطيات سابقة الذكر إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في توجه الأطفال للعمل تبعاً لمتغير مكان السكن.

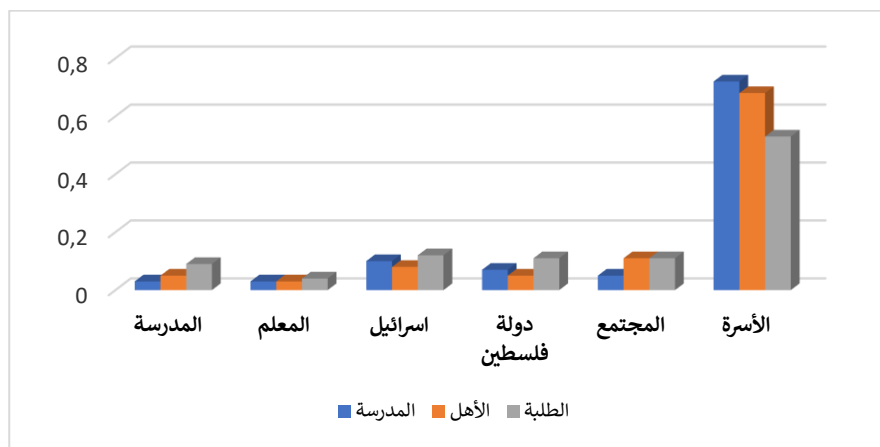
السؤال الرابع: ما هي الإجراءات المتوقعة لمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة القدس الشريف؟

احتوت الاستبانات على سؤال مشترك تناول الأطراف المسؤولة عن مواجهة مشكلة عمالة الأطفال وكانت الخيارات أمام العينة: الأسرة، المجتمع، دولة فلسطين، إسرائيل، المدرسة، المعلم، واستخرجت الأعداد والنسب المئوية كما هو موضح في جدول (4).

جدول (4) ترتيب الأطراف المسؤولة عن مواجهة مشكلة عمالة الأطفال في القدس من وجهة نظر المدارس وأولياء الأمور والطلبة

| الجهة المسؤولة | رأي المدرسة | | رأي أولياء الأمور | | رأي الطلبة | |
|----------------|-------------|--------|-------------------|--------|------------|--------|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| المدرسة | 6 | 0.4 | 6 | 0.05 | 40 | 0.09 |
| المعلم | 6 | 0.03 | 3 | 0.03 | 20 | 0.04 |
| إسرائيل | 19 | 0.10 | 9 | 0.08 | 56 | 0.12 |
| دولة | 13 | 0.07 | 6 | 0.05 | 49 | 0.11 |
| المجتمع | 9 | 0.05 | 12 | 0.11 | 50 | 0.11 |
| الأسرة | 136 | 0.72 | 78 | 0.68 | 246 | 0.53 |

يتبين من الجدول السابق أن الأطراف المسؤولة عن مواجهة مشكلة عمالة الأطفال من وجهة نظر العاملين بالمدارس كانت بالترتيب من الأعلى للأدنى كالتالي: (الأسرة، إسرائيل، دولة فلسطين، المجتمع المدني المعلم، المدرسة) وبمتوسطات حسابية بلغت على التوالي (0.72، 0.10، 0.07، 0.05، 0.03، 0.04)، ومن وجهة نظر أولياء الأمور رتبت الأطراف كالتالي: (الأسرة، المجتمع، إسرائيل، دولة فلسطين، المدرسة، المعلم) وبمتوسطات حسابية بلغت على التوالي (0.68، 0.11، 0.08، 0.05، 0.05، 0.03) أما الطلبة فجاء ترتيب الأطراف المسؤولة كما يلي: (الأسرة، إسرائيل، المجتمع، دولة فلسطين، المدرسة، المعلم) وبمتوسطات حسابية بلغت على التوالي (0.53، 0.12، 0.11، 0.11، 0.09، 0.04)، ومثلت النتائج بيانياً كما هو موضح بالشكل رقم (2)



شكل (2) يوضح الأطراف المسؤولة عن حل مشكلة عمالة الأطفال من وجهة نظر الطلبة وأولياء الأمور والعاملين بالمدارس بالقدس

وأشارت النتائج أن هناك إجماعاً بأن الأسرة هي المسؤول الأول عن التسرب وعماله الأطفال، وهناك تصريح بطريقة غير مباشرة من قبل جميع المبحوثين بعدم شرعية الاحتلال من جهة، وعدم التعويل على السلطة الفلسطينية من جهة ثانية، وبما أن الأسرة هي من يتحمل المسؤولية كان لا بد على المسؤولين من وضع الخطط لدعم الأسر الفلسطينية في مدينة القدس الشريف وتعزيز صمودهم، وكذلك لا بد من الوقوف في وجه أسئلة التعليم في القدس، ولا بد من تحديث المناهج وأساليب التدريس، فالمطلوب انقلاب جذري في المدارس، وهذا مطلب يحتاج إلى جهود جبارة وإلى ظروف غير الظروف الراهنة، ولا بد من تعاون وثيق بين المدرسة والأهل، لمتابعة تحصيل الأطفال، ومراقبة انتظامهم في الدراسة وحرصهم على التعلم، ولا تغفل أهمية تأهيل المعلمين والمعلمات لأداء دورهم التعليمي والتربوي بأمانة وإخلاص، وإنصافهم بدفع رواتب مجزية لهم كيلا يضطروا إلى البحث عن عمل إضافي، ولكي يتفرغوا تماماً لأداء الواجب المناط بهم.

مناقشة النتائج:

ويشكل الأطفال في المجتمع الفلسطيني ما نسبة (45.6%) من إجمالي السكان والبالغ عددهم (4.816.503) نسمة عام (2017)، بواقع 43% في الضفة الغربية، و(49.3%) في قطاع غزة وجاءت نسبة

عمالة الأطفال وحسب النتائج الأساسية الصادرة عن "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" في 5 آب (2018) في تقرير "مسح القوى العاملة في فلسطين للربع الأول للعام (2018)" على النحو الآتي: (2.7%) من الأطفال (10-17 سنة) عاملين، بواقع (3.7%) في الضفة الغربية و(1.2%) في قطاع غزة.

وبتحليل المقابلات وجد أن السبب والدافع الرئيس وراء عمالة الأطفال هو العامل الاقتصادي فالصعوبات الاقتصادية في مدينة القدس التي تقف خلفها سياسات الاحتلال تجبر المئات من الأطفال للعمل والمساهمة في اقتصاد الأسرة، وبالتالي الحرمان من الحقوق الأساسية حيث نرى من خلال تحليل أوضاع الطلاب الذين انخرطوا في العمل إلى انتمائهم إلى فئات هشة في المجتمع وإلى أن اتجاهاتهم للعمل في جيل مبكرة وفي ظروف صعبة ينتج عن حرمانهم من حقوقهم الأساسية. وبعد مقابلة الجانب القانوني نرى بأن عمالة الطلاب تنتهك فيها أهم الحقوق وهي:

1- الحق في التعليم: إن حق التعليم حق ثابت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية، كما أنه حق حمته الدساتير والتشريعات الوطنية، ولا يمكن القضاء على عمالة الطلاب بدون معالجة الفقر وضمان عمل أحد أفراد الأسرة البالغين وأن يكفل العمل ضمان للمعيشة للأسرة.

2- الحق في الرعاية الصحية: فينتهك حق الطفل في ظل الظروف الصعبة والخطرة وفي الأعمال غير الآمنة التي تعتمد على استخدام الآلات الميكانيكية الخطرة والتعرض لخطر الموت.

وبتحليل البيانات الكمية أشارت المعطيات إلى أبرز الأسباب التي تدفع الطلبة التوجه مبكراً للعمل من وجهة نظر مدراء المدارس والمعلمين والمرشدين وأولياء الأمور (الحصول على مردود مالي عالٍ)، وبالمرتبة الثانية (مساندة الأسرة من ناحية مادية)، أما فيما يتعلق بوجهة نظر الطلبة فقد بينت النتائج أن أبرز الأسباب التي تدفعهم للتوجه مبكراً للعمل، (الشعور بالاحترام من قبل الأسرة)، وبالمرتبة الثانية (الحصول على مردود مالي عالٍ).

5-الخلاصة:

أي أن العوامل المادية والاقتصادية تترى على رأس تلك العوامل التي تدفع الأطفال إلى التوجه للعمل سواء من وجهة نظر العاملين بالمدارس أو أولياء الأمور أو الطلبة، ويعتقد أن الأسباب السياسية هي المسبب الرئيس لتدني الأوضاع الاقتصادية في مدينة القدس الشريف، وتتفق هذه النتائج جزئياً مع دراسة زغير، والقاعد (2015)، ودراسة كاظم (2011).

وأوضحت وزارة العمل الأردنية (2010) أن الفقر وارتفاع معدل البطالة وتدني مستوى المعيشة (الهاشمي للتنمية الاجتماعية 2010) يجعل العديد من الأطفال ينجرون لسوق العمل رغبة في زيادة دخل الأسرة أو بسبب عجز الأهل عن الإنفاق على الطفل وشويكي، جابر (2003،40) فالظروف والتداعيات والآثار السلبية على الطالب والمجتمع تستدعي بناء سياسات اجتماعية وبرامج وقائية على مستوى التعليم والنظام التعليمي، وهناك ضرورة لتكاتف الجهود والتشبيك بين جميع المؤسسات خاصة المؤسسات الداعمة والتي تقدم التمكين الاقتصادي والمساند للعائلة.

كما أن رفع مستوى الوعي بحقوق الطفل وتخصيص حملات الضغط والمناصرة وتخصيصها في مجال عمالة الأطفال، والضغط على صناعات القرار والسلطات التشريعية والوزارات بما فيها وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل الفلسطينية، ومتابعة ومراقبة تنفيذ قوانين العمل والعمال الفلسطيني فيما يتعلق بتشغيل القاصرين، وتفعيل النصوص القانونية التي تحظر تشغيل الطلاب في فترة الدوام. وكذلك دعم وتنمية التعليم في القدس وتوفير مصادر تعليمية غير تقليدية وتنفيذ مساندة تعليمية وترفيهية في تعزيز ارتباط الطالب بالمدرسة، وزيادة الاهتمام الجدي بالتعليم والتدريب المهني والتقني والتأهيل، وإفراد مساحة كافية لتقديم خدمات التوجيه والإرشاد المهني بعد تأهيل كادر قادر على تقديم تلك الخدمات.

وعلى وزارة التربية والتعليم والتنمية الاجتماعية وضع خطة وقاية وحماية وتأهيل وإعادة دمج الطلاب المتسربين والعاملين، وكذلك دعم إنتاج وبث أفلام وعروض مسرحية تتناول مخاطر عمالة الأطفال، والعمل على تكثيف دور المرشدين الاجتماعيين في مساعدة الطلاب على حل مشكلاتهم السلوكية وتشجيعهم على الاستمرار في التعليم، والاهتمام بقضايا الشباب وعمل الندوات لتوعيتهم ومساعدتهم وتوفير سبل العيش والرفاهية، وتطبيق قرار وزير التربية والتعليم المتعلق بالتوجيه التعليمي والمهني حسب سوق العمل وتنمية مواهب وقدرات الطلاب مثل الرياضة والموسيقى والفنون الجميلة.

ومن هنا لا بد من وضع استراتيجية لحل هذه المشكلة، تبنى على محورين مهمين الأول: العلاجي: ويتجلى من خلال تطوير أساليب الاتصال المباشر بهم، وتوفير لفرص العمل لهم، وتقديم خدمات الرعاية العاجلة لأطفال الشارع، ومتابعة تسربهم من المدارس، ولا يأتي ذلك إلا بتضافر جهود جميع فئات المجتمع من التربويين في المدرسة وليس قصره على بعض المعلمين والمنظمات الإنسانية والمتطوعين، والهدف من هذا المحور هو خلق بيئة مدرسية جاذبة للطلاب، والعمل على تفعيل قانون إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الابتدائية، وجعل جميع العوائل مسؤولة عن التجاوب القانوني لفرض التعليم الإلزامي.

أما المحور الثاني فهو: المحور الوقائي، الذي يعتمد على تطوير أساليب وبرامج وسياسات فاعلة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجمعيات الخيرية بهدف الحد من انتشار الظاهرة، وأهم بداية لمتابعة الموضوع هو الأسرة، والتعامل المباشر مع أسبابها والعوامل المرتبطة بنموها وتطورها .

- الإحالات والمراجع:

- توفيق، عصام، ومبروك، سمر فتحي (2003). *الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة*. مصر: المكتبة العصرية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت*. ملخص النتائج النهائية للتعداد. رام الله، فلسطين.
- الحركة العمالية للدفاع عن الأطفال (1997). *تشغيل الأطفال في الضفة الغربية*. رام الله، فلسطين.
- الحواني، بسيوني (2000). 12 مليون عربي في سوق العمل يواجهون الانحراف. *الاقتصاد الإسلامي* (222).
- الداغستاني، بلقيس (2015). *التربية الدينية والاجتماعية للأطفال*. الرياض - السعودية.
- زغير، رابعة والقاعد، إبراهيم (2015). أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية في محافظة المفرق. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات* 1(41). 211-226.

- زهران، حامد عبد السلام (1977). *الطفولة والمرافقة*. مصر: دار المعارف.
- شتا، السيد علي (1997). *نظرية علم الاجتماع*. الإسكندرية: مطبعة الإشعاع.
- الشناوي، محمد (2001). *علم النفس الاجتماعي*. الأردن: دار صفاء.
- شويكي، ريماء، وجابر، شادي (2003). *استغلال الأطفال اقتصادياً*. مركز الإرشاد الفلسطيني/ القدس.
- الطراونة، هيا (2018). *تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن*. مجلة دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية. 42. (3). 119-140.
- عاشوري، صونيا. (2012). *صورة الأب لدى الطفل العامل*. أطروحة دكتوراة. جامعة قسنطينة: الجزائر.
- غريبي، يحيى (2018). *الآليات والضمانات القانونية الدولية والوطنية لحماية الطفل العامل*. مجلة دراسات وأبحاث. جامعة الجلفة. (32). 170-192.
- فرح، محمد سعيد (1999). *بناء نظرية علم الاجتماع، الاسكندرية: منشأة المعارف*.
- كاظم، سميرة (2011). *عمالة الأطفال في العراق لأسباب والحلول*. مجلة العلوم التربوية والنفسية. (30). 150-192.
- الكرمي، زهير محمود (2000). *الإنسان والعائلة*. الأردن: دائرة الكتب الوطنية.
- وزارة العمل والصندوق الأردني (2010). *الاستراتيجية الوطنية للحد من عمالة الأطفال*. المملكة الأردنية الهاشمية.
- اليونيسف (1993). *اتفاقية حقوق الطفل*. الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل كما أقرها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. عمان الأردن.
- Akarro, J. & Mtweve, A. (2011). Poverty and its association with child labor in Njombe District in Tanzania: The case of Igima Ward. *Curr. Res. J. Soc. Sci* 3(3). 199-206.
- Bhat, B. and Rather T. (2009). Child labor in the handicrafts home industry in Kashmir: A sociological study. *International NGO Journal*. 4 (9). 391-400.
- Corey, G. (2009). *Theory and Practice of Counseling and Psychotherapy*. (8thed) Belmont. Thomson Brooks.
- Dollard & Miller. (1959). *Personality and Psychotherapy*. New York. Mchrow Hill.
- Edmonds, E. and N. Pavcnik. (2005). Child labor in the global economy. *Journal of Economic Perspectives*. 19. 199-220.
- Ennew, J. and J. Swart-Kruger. (2003). 'Introduction: Homes, Places and Spaces in the Construction of Street Children and Street Youth'. *Children Youth and Environments* 13(1). 81-104.
- Mansour, A., Al-Gamal, EK., Sultan, M., Matrouk, R., & Al-Nawaisieh, M. (2013). Health status of working children and non-working children at School and industrial sites *Open Journal of Nursing* 3. 55-62.
- Mapaure, Clever. (2009). *Child labour: A universal problem from a Namibian perspective* in Oliver C. Ruppel, ed, *Children's Rights in Namibia*, Windhoek: Konrad Adenauer Stiftung.
- Maslow, H. (1945). *Theory of Human Motivation, Psychology*. New York, NY: Van Nostrand Reinhold.
- Rice, P. (2003). *Human Development: A life - Span approach* Macmillan Publishing Company.

Roggero, P., Mangiaterra, V., Bustreo, F., & Rosati, F. (2018) The health Impact of Child Labor in Developing Countries: Evidence from Cross-Country Data. *American Journal of Public Health, 97*. 271-275.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عبد الله، تيسير وعرار، رشيد (2019). أسباب ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة القدس: الآثار والأبعاد. *مجلة العلوم النفسية والتربوية*. 5(4)، الجزائر: جامعة الوادي، الجزائر. 143-122.